ظاهرة المخدرات في العراق وآثرها على الأمن الوطني العراقي

The phenomenon of drugs in Iraq and its impact on the Iraqi national security

م.د. ضفاف كامل كاظم
جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

المستخلص

يقدم البحث لمحة عامة عن ظاهرة تعاطي المخدرات في العراق والتي انتشرت فيه بشكل لافت للنظر بعد الاحتلال الأمريكي للبلاد عام ٢٠٠٣ وازدادت مع دخول تنظيم داعش الإرهابي عام ٢٠١٤، والاسباب التي أدت الى انتشارها وطرق دخولها للبلاد إذ ساهم الموقع الجغرافي للعراق بين دول منتجة ومستهلكة ومصدره الى سهولة دخولها اليه، حتى تحول العراق من بلد مستهلك الى منتج وممر لها لبقية الدول الاخرى، و وما رافق ذلك من عنف وعدم استقرار سياسي وأمني وسوء الاوضاع الاقتصادية وعدم مراقبة الحدود ساهمت كلها في زيادة المشكلة أكثر من غيرها، مما ولدت ابعادا سياسية واقتصادية واجتماعية اثرت على الامن الوطني للبلاد، وما تزال جهود وزارة الصحة العراقية والدولية ضعيفة لمواجهة الظاهرة ومكافحتها.

Abstract.

The paper provides an overview of the phenomenon of drug abuse in Iraq, which spread remarkably in Iraq after the US occupation of the country in 2003 and increased with the entry of the terrorist organization ISIS in 2014, and the reasons that led to its spread and ways of entering the country as the geographical location of Iraq between producing and consuming countries and its source contributed to The ease of its entry into it, until Iraq turned from a consumer country to a producer and a passage for it to the rest of the other countries, and the accompanying violence, political and security instability, poor economic conditions and the lack of border control, all of which contributed to the increase of the problem more than others, which generated political, economic and social dimensions that affected On the national security of the country, the efforts of the Iraqi and international Ministry of Health are still weak to confront and combat the phenomenon.

مقدمة

كان العراق قبل الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ نموذجا لأنظف بلد من المخدرات في المنطقة، إذ كانت المخدرات وتجارتها في العراق محدودة للغاية إن لم تكن معدومة تقريبا، وذلك بسبب الإجراءات الأمنية المشددة التي اتخذها النظام السابق آنذاك. وعلى الرغم من ذلك عانى العراق في نهاية ثمانينيات القرن العشرين من ظهور عادات الإدمان مثل استنشاق المذيبات والمواد الكيمياوية التي جاءت مع وصول العمالة المصرية الكبيرة للبلاد، ولكن حافظ البلاد على موقفه بعدم وجود الإدمان من خلال عسكرة الحدود وجعل الإتجار بالمخدرات أمراً صعباً، وأدرجت جريمة تعاطيها ضمن الجرائم الكبرى أسوة بالخيانة والتجسس ويعاقب المتهم بها بحكم الإعدام. واستمر في تشغيل مرافق علاج الإدمان، وأسست وحدة لعلاجه في مستشفى (أبن رشد) في بغداد. وانشأ برنامجا وطنيا بشأن إساءة استخدام المواد المخدرة داخل وزارة الصحة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية في عام ١٩٩٩. فكان نشاط المخدرات محدوداً وغير مشروع في البلاد، بعد أن فرض النظام السابق عقوبات قاسية على من يحاول تعاطيها أو الإتجار بها. وما لبثت أن برزت الظاهرة على أثر الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وبدأت البلاد تواجه مشكلة خطيرة لا تقل خطورتها عن الإرهاب وهي المخدرات، بسبب كميات المخدرات التي تدخل بالإطنان عبر المنافذ والموانئ الحدودية مع وقوف مافيات وعصابات منظمة وراءها، وتطور الأمر ليصبح العراق من بلد عبور الى بلد مستهلك ومنتج ومصنع لها. وبكتسب موضوع الدراسة **أهميته البحثية** إنطلاقا من محاولة تسليط الضوء على أهم الأسباب التي ساهمت في إنتشار الظاهرة في البلاد بعد ان كان خاليا نهائيا منها، وتوضيح تداعياتها الخطيرة على الأمن الوطني للبلاد كونها تهدد الأمن الإنساني والإقتصادي والسياسي للمجتمع، لما تفرزه من مخاطر كارثية ناجمة عنها.

الحدود الزمانية والمكانية:

يمكننا أن نحدد المدة الزمنية للظاهرة موضوع البحث مع بداية الإحتلال الأمريكي للبلاد تحديدا في العام ٢٠٠٤، عندما وصلت نسبة المتعاطين الى ٧٠٪ من السكان وتزايدت مع دخول تنظيم داعش الإرهابي في عام ٢٠١٤، حتى أصبحت ظاهرة بارزة للعيان ومنتشرة بين فئات الأطفال والشباب. وتشمل الحدود المكانية للظاهرة موضع البحث محافظات العراق كافة.

وعليه تنطلق الدراسة من **مشكلة بحثية** مفادها:

أسهم الموقع الجغرافي للعراق بين دول منتجة ومستهلكة للمخدرات ووضعه الأمني المتردي وعدم مقدرته للسيطرة على حدوده السياسية الى انتشار ظاهرة المخدرات والتي تنامت مع الاحتلال الأمريكي للبلاد بشكل واضح وخطير وقفت ورائها عصابات منظمة، لها تأثير كبير على مؤسسات الدولة ونشاطها السياسي انعكست سلبا على أمن البلاد الوطني، وعليه تنطلق الدراسة من تساؤل رئيس هو:

ما هي انعكاسات ظاهرة المخدرات على الأمن الوطني للبلاد؟ وتتفرع من هذا التساؤل أسئلة فرعية مفادها:

١. ماهي طبيعة المخدرات وآلية انتشارها وكيفية انتقالها من بلد لأخر؟
٢. كيف تنامت تلك الظاهرة في المجتمع العراقي؟
٣. ما هي تداعيات تلك الظاهرة على أمن البلاد؟

ولغرض الإجابة على تلك التساؤلات تنطلق الدراسة من **الفروض** التالية:

١. المخدرات هي منتجات كيميائية تسبب اثارا جانبية على الانسان، وهي ظاهرة عانت منها اغلب الدول بسبب انتشارها فيما بينها، وبدلا من القضاء على مشكلة المخدرات تعمل الدول الى ازاحتها الى مواقع جديدة تشبه بحركة الهواء التي تدفع البالون(المنطاد) من مكان الى اخر.
٢. أحد الاثار السلبية التي تتركها الحروب انتشار المخدرات، فهناك علاقة وطيدة بين المخدرات والحروب فتعمل الحرب على زيادة تعاطي المخدرات للأثار النفسية التي تتركها لدى المواطنين، وقد مر العراق بالكثير من الحروب والتي انتهت بالاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ والذي زادت معه تلك الظاهرة وبشكل كبير وبشكل اكثر خطورة بعد دخول تنظيم داعش الإرهابي عام ٢٠١٣ وفقا لما أشار مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات .
٣. كان لظاهرة المخدرات وتوسعها ابعادا سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية خطيرة على امن المجتمع العراقي لأنها مثلت تهديدا وجوديا للمجتمع وتدمير البلاد.

الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة الى معرفة أهم الأسباب التي تقف وراء إنتشار تلك الظاهرة في العراق، وتوضيح تداعياتها على الأمن الوطني للبلاد كونها تهدد الأمن الإنساني والإقتصادي والسياسي للمجتمع لما تفرزه من نتائج خطيرة ناجمة عنها.

منهجية الدراسة:

من أجل إثبات صحة الفروض والمشكلة البحثية يتم الاعتماد على المنهج الوصفي لغرض إيضاح ماهي المخدرات وانواعها وآلية انتشارها وأسباب ظهورها في المجتمع العراقي، ولغرض معرفة ماهي اهم تداعياتها السلبية على امن البلاد تم اعتماد المنهج التحليلي لذلك الغرض.

المبحث الأول
مفهوم الظاهرة وطرق انتشارها في العراق

تعد ظاهرة المخدرات ظاهرة عالمية تعاني منها جميع المجتمعات، تؤدي بحياة البشر ويذهب ضحيتها الكثير بقدر يفوق ما تفقده الدول من اشخاص في أوقات الحروب، وبسبب كثرة انتشارها بين الدول تحولت الى مشكلة عالمية، سنتناول في هذا المبحث من الدراسة مطلبين يتناول الاول تعريف المخدرات وانواعها ويتناول المطلب الثاني

المطلب الأول : مفهوم المخدرات وأنواعها

تعرف المخدرات على إنها (مجموعة من مواد طبيعية أو كيميائية تستخدم على شكل عقاقير أو حبوب أو روائح مخدرة أو تبغ، تحدث عند استعمالها بشكل متكرر الإدمان عليها وتغير سلوك الفرد وشخصيته وتغير في وظائف أعضاء الجسم، وتصنيف المخدرات يعتمد على أصل المادة المخدرة أو مصدرها وما يعتمد على تأثير المادة المخدرة على المخ والجهاز العصبي)[١]، وتعرف منظمة الصحة العالمية المخدرات بأنها(كل المواد التي تستخدم في غير الأغراض الطبية وتسبب تغيير في وظائف الجسم والعقل، ويؤدي الافراط في تناولها الى حالة من التعود والادمان بالإضافة الى الآثار الجسمية والنفسية والاجتماعية)[٢]، وتعددت أشكالها فمنها طبيعية وأخرى تصنيعية، وتعددت أنواعها حسب تأثيرها فمنها المنومة والمهلوسة والمسكرة، وحسب طرق انتاجها فمنها من نباتات طبيعية ومنها من مواد مصنعة، وأخرى حسب اللون منها الأبيض والأسود، ومنها مخدرات رقمية تبث عن طريق شبكة الانترنت تسلل الى جسم الانسان عند سماع نغمات موسيقية او مقاطع صوتية يسبب سماعها تحفيز الدماغ على افراز مواد منشطة للمزاج ويوصف تعاطيها بالتعاطي الاليكتروني، وانتشرت بشكل واسع في الآونة الأخيرة. واهم الأنواع السائدة في العراق وأشهرها هي مادة الكريستال وهي الأكثر انتشارا في المناطق الجنوبية وتعد من اخطر المواد المخدرة لان تناولها لمرتين او ثلاث يؤدي الى الإدمان.[٣]

المطلب الثاني: آلية انتقال المخدرات وطرق انتشارها في العراق

انتشرت زراعة المخدرات في عدة مناطق في العالم ومنها منطقة الهلال الذهبي التي تضم كل من (أفغانستان، باكستان، ايران)، حتى أصبحت ايران البوابة الرئيسة لتهريب المخدرات الى المنطقة العربية تحديدا الى(سوريا، لبنان، فلسطين، العراق، ودول

١ د. حمزة عبد المطلب كريم المعايطة وأخرون، ظاهرة تعاطي المخدرات وأثارها في حدوث الجريمة في ضوء بعض المتغيرات الديموغرافية، مجلة العلوم التربوية، العدد الثالث– الجزء الثالث، الأردن، جامعة اليرموك، يوليو ٢٠١٧، ص ص ٣٤١-٣٤٢.

٢ د. عابد علي الحميدان، أثر الحروب في انتشار المخدرات، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠٧، ص ١٢.

٣ ايمان جواد كاظم، انتشار المخدرات في العراق المخاطر والحلول، شبكة الانترنت العالمية، الرابط الاتي:
https://www.researchgate.net/publication/330909127_antshar_almkhdrat_fy_alraq_almkhatr_walhlwl.

الخليج العربي)، إذ واجهت هذه الدول خطر المخدرات التي تقوم العصابات بتهريبها اليها خاصة مادة الأفيون والهيروين القادم من باكستان وأفغانستان عبر ايران وتركيا ليصل الى العراق وسوريا ومنهما الى الدول المجاورة الأخرى مثل الخليج العربي عبر الكويت عن طريق استغلال الموانئ والسفن التجارية من قبل تجار المخدرات.(٤)

وبذلك أصبح العراق ممراً رئيساً لتجارة المخدرات كونه يقع بين دول منتجة ومستهلكة(٥)•، خصوصا وان كميات المخدرات تدخل بالإطنان عبر المنافذ والموانئ الحدودية مع وقوف مافيات وعصابات منظمة وراءها، وتطور الأمر ليصبح من بلد عبور لها الى بلد مستهلك ومنتج ومصنع لها. فمن مخاطر المخدرات هو استهداف المناطق البديلة، فهي تتحرك من مكان لآخر، وتنتشر في مناطق متعددة وتشكل تهديداً مستمراً لأية دولة او منطقة هشة يمكن استخدامها لإنتاج المخدرات او الاتجار بها، وهنا ينتقل العنف والفساد من دولة الى أخرى، فقد شبه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة((United Nations– Office on Drugs and Crime(UNODC انتشار المخدرات بين الدول بالبالون الذي يتحرك من مكان الى اخر وهنا تنتشر الحرب والتجارة غير المشروعة عبر مناطق متعددة وتشكل تهديدا مستمرا لأي دولة أو منطقة هشة يمكن استخدامها لإنتاج المخدرات أو الاتجار بها(٦)، وهذا له تأثير كبير على زعزعة الاستقرار خاصة اذا ما كانت دولة ضعيفة وهشة وهذا ما حصل بالنسبة للعراق. إذ تفاقمت مشكلة المخدرات في المجتمع العراقي، ففي بداية الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ أشار تقرير الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات الى وجود ٢٨ الف مدمن لعام ٢٠٠٤ لترتفع تلك النسبة الى ٧٠٪ في عام ٢٠٠٦، وأزداد باطراد عدد المتعاطين لها ومن كلا الجنسين حتى انتشرت بين فئتي الشباب والاطفال ما بين اعوام ١٠–١٥ عاما وبشكل علني في الشوارع مما أصبح يمثل تهديداً خطيراً لأمن المجتمع.(٧)

وتزايدت الظاهرة وبشكل خطير بعد دخول تنظيم داعش الإرهابي واحتلاله أجزاء من البلاد عام ٢٠١٤، خصوصا وانه تم رصد تعاطي مادة (الكب تاكون) بين عناصر التنظيم والمتعاملين معهم في المناطق الخاضعة لسيطرتهم لا سيما في محافظة نينوى. مع استخدامهم للإحداث وصغار السن لتوزيع المخدرات وبشكل فردي لا يلفت الانظار، من اجل الحصول على الأموال لشراء الأسلحة. وأعلنت القوات الأمنية قيام تنظيم داعش منذ عام ٢٠١٤ بزراعة ١٦ دونما من نبتة الخشخاش في مزارع سيطر عليها في منطقة الشرقاط لتمويل عملياته الإرهابية. مع رصد تهريب كميات كبيرة من المنطقة الغربية التي كانت تحت سيطرة داعش الإرهابي الى المحافظات الوسطى والجنوبية. وازدادت نسبة

(٤) د. قاسم عبد علي عذيب، ظاهرة المخدرات في الشرق الأوسط وتأثيرها في الأمن الوطني العراقي دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة كلية الآداب، كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد ١٢٥، حزيران ٢٠١٨، ص ص ٣٣٣–٣٣٤.

(٥) هناك ممرات متعددة لدخول المخدرات الى العراق وخروجها منه الى الدول المجاورة، للمزيد أنظر، المصدر نفسه، ص ص ٣٤٨–٣٤٩.

(6) Danny Kushlick and others, Undermining peace and security, Trans from Drug policy Foundation, Available at: www. count the costs,org ,p. 12.

(7) Survey of Substance Abuse in Iraq, Center For Human Service, USA, August 2015, Available at: www.urc-chs.com,,p.6.

الإدمان على أخطر المواد المخدرة وهي (كريستال الميثامفيتامين) أكثر أنواع المخدرات شيوعا في العراق، وتوجد مصانع تقوم بتصنيعها داخل المنازل بأساليب بدائية سيئة تجعلها قاتلة لمستخدميها، وتباع أيضا مواد مخدرة أخرى في الأسواق المحلية مثل مادة الكب تاكون، الترام دول، الميثامفيتامين مع أنواع أخرى من الحشيش والأفيون، وتم العثور على ما يقدر بنصف طن من الكوكايين مخبأة في شحنات من الموز قادمة من الأكوادور. [٨] وما بعد ذلك انتشرت شبكة توزيع المخدرات على نطاق واسع في البلاد، ولا تمتلك وزارة الداخلية أية قاعدة بيانية عنها لمراقبتها خاصة التجار الرئيسين. ووصل انتشار الظاهرة الى مستوى زراعة المخدرات محليا في المحافظات المتوترة مثل ديالى ذات الحدود المشتركة مع إيران، فضلا عن تجنيد الشباب لنقل وتهريب المخدرات من تلك المحافظة، مع انتشار مزارع الأفيون والحشيش في محافظتي ميسان والديوانية. وسجلت نسبة متعاطي المخدرات ارتفاعا ملحوظا، إذ وصلت الى ١٤,٥٪ خلال العام ٢٠١٦، وبلغ عدد المعتقلين ٢٤٧ متهما بين تجار ومروجين ومتعاطين، وأشارت الإحصائيات الرسمية الى وجود ٥٠٠ تاجر للحبوب المخدرة يقومون بتهريبها الى المدن المجاورة والباقي الى دول الخليج في محافظة السماوة، وصدر الحكم بالإعدام على سبعة من تجار المخدرات في محافظة كركوك.[٩]

وأعلنت الاجهزة الامنية عن اعتقال مابين ١٠-١٥ شخص يومياً في محافظة البصرة ، ووصل عدد الذين ألقي القبض عليهم ٤٠٣٥ من المتعاملين والمتعاطين لها، و٤٠٠٠ تاجر ومروج للمخدرات في المحافظة، على الرغم من ان هذه الظاهرة دخيلة على المجتمع البصري لكونه مجتمع محافظ وملتزم دينيا. وأشارت بعض التقارير الأخبارية أن الجنود في الجيش العراقي من بين المتناولين لها حتى تطور الأمر وبدء استخدام الأفيون خصوصا في المناطق الحدودية، وبعض المحافظات الجنوبية كالبصرة، كربلاء والنجف، مع انتشار ظاهرة تعاطي الاقراص والعقاقير المخدرة بين طلاب المدراس في محافظة ذي قار، ويشير مطلعون الى ان ملايين الزوار القادمين لزيارة العتبات المقدسة يقومون بنقل كميات كبيرة من المخدرات معهم، وتم إلقاء القبض عليهم في المنافذ الحدودية متلبسين بتهمة تهريب المخدرات، وهناك محافظات كانت خارج نطاق التغطية المخدراتية الا انها دخلت ضمنها ومنها (نينوى، ديالى، كركوك، الانبار).[١٠] ولم يكن إقليم كردستان في شمال العراق بعيدا عن المخدرات، حيث ضبطت القوات الأمنية مزراع للمخدرات عند نواحي مدينة أربيل في عام ٢٠١٦ وبلغت قيمة محتوياتها من مواد مخدرة ما يصل الى مليون دولار، وتم ضبط العديد من التجار والمتعاطين في محافظة السليمانية المجاورة لإيران، إذ أشارة مديرية مكافحة المخدرات في المحافظة الى اعتقال ٣١٠ شخص عام ٢٠١٦ بتهمة تعاطي المواد المخدرة والاتجار بها واعتقال ١٥٠ شخص عام ٢٠١٥،

(8) Ibid, p. 8-7.
(9) Rawnak Aqrawii AND Keith Humphreys, Responding to Rising Substance Misuse in Iraq, Informa Healthcare ,USA,2009,Available at: https://doi.org/10826080902963415/10.3109, p. 1745.
(10) Ibid,, p. 1745.

وحسب إحصاءات الهيئة الوطنية لمكافحة المخدرات وصل عدد المسجلين الى ١٦ ألف مدمن، من بينهم ألف طفل تتراوح أعمارهم بين ١٠-١٤ عاما في محافظة بغداد لوحدها. وبلغ عدد المدمنين الذين يعالجون من الادمان ٥٠٠٠ الاف عراقي. بالإضافة الى صدور احكام متفرقة بحق ٣١ شخصا بين تجار ومتعاطين في عام ٢٠١٦، وبلغ عدد الموقوفين بتهمة تعاطي المخدرات ٦١٨٧ موقوفا لنفس العام. وتنظر المحاكم العراقية في حوالي ٣٠ قضية متعلقة بالمخدرات يوميا، وفي منتصف عام ٢٠١٧ (١١)، أمسكت قوات الجمارك الكويتية شبكة تهريب تنقل المخدرات الى الكويت باستخدام أكياس تربط بأرجل الحمام الزاجل، وفي كانون الثاني من نفس العام، اعترضت السلطات الكويتية على طائرة بدون طيار قادمة من العراق تحمل حبوب مخدرة. وأكد تقرير صادر عن الأمم المتحدة ان العراق أصبح ممرا رئيسا لتجارة المخدرات وخاصة مدينة البصرة كونها تتوسط بين البلدان المنتجة مثل إيران والدول المستهلكة، وفي عام ٢٠١٨ اعتقلت قوات الامن العراقية ثلاثة من كبار مهربي المخدرات في العراق، سرعان ما ظهر ان احدهم من أبناء المسؤولين، ولم يتجرأ أحد على متابعة القضية وتم أخفاؤها، حتى صرح بعض المسؤولين إن العراق على وشك التحول الى مركز المخدرات ليس فقط بالشرق الأوسط ولكن في العالم. إذ إن المخدرات القادمة من الدول ينتهي بها المطاف في العراق قبل تهريبها الى دول الخليج او تركيا، ومنها تجد طريقها الى الأسواق الإقليمية، ويخرج بعض المتهمين والبعض منهم يخرجون بكفالة ويتم تغيير بياناتهم كي ينفذون من العقوبة.(١٢) وأشار مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ان هناك ممرين رئيسين لدخولها الي العراق، تم تحويلها الى مستودع للتصدير تستخدمها مافيات المخدرات مستفيدين من الحدود المفتوحة مع ايران، الممر الأول تستخدمه العصابات الإيرانية والافغانية عبر الحدود الشرقية التي تربط العراق في ايران، والممر الثاني تستخدم مافيات تهريب المخدرات منطقة اسيا الوسطى للوصول الى أوربا الشرقية عن طريق شمال العراق عبر تركيا. فضلا عن الممرات البحرية الموجودة في الخليج العربي والتي تربط دول الخليج ببعضها البعض والتي تصل الى محافظة البصرة على وجه الخصوص. (١٣)

المطلب الثالث: أسباب انتشار الظاهرة داخل المجتمع العراقي

من الطبيعي ان تقف عوامل عدة وراء انتشار ظاهرة المخدرات داخل المجتمع العراقي، أهمها كثرة الحروب التي مر بها العراق وأحداث العنف المصاحبة لها شكلت فرصة مواتية لبروز العديد من الأمراض الاجتماعية وفي مقدمتها المخدرات، فضلا عن عوامل أخرى ساعدت في ذلك الانتشار منها موقع العراق الجغرافي والمحاط بالعديد من البلدان المنتجة والمستهلكة للمواد المخدرة وعلى نطاق واسع وأخطرها الهيروين. اضافة الي طول الشريط الحدودي والبالغ ١٢٠٠ كم٢ وصعوبة سيطرة حرس الحدود على هذا الشريط الطويل، مما جعل العراق نقطة عبور في تجارة المخدرات. ورافق ذلك الأوضاع

(١١) ايمان جواد كاظم، مصدر سبق ذكره.

(12) Faris Omran, Iran-backed militias facilitate drug trade in Iraq, Available at: https://diyaruna.com/en_GB/articles/cnmi_di/features/09/04/2019/feature01-

(13) Survey of Substance Abuse in Iraq,Op.cit,p.5.

الاقتصادية المتدهورة المتمثلة بسوء الأوضاع المعيشية جراء البطالة والفقر تسبب في ترك العديد من الشباب للمدارس والضغط النفسي الناجم عن الخوف من العنف، وفر أرضية خصبة لاستخدام المخدرات وتشجيع التعامل معها كإستراتيجية للبقاء على قيد الحياة.(١٤) وشهد المجتمع العراقي بعد الاحتلال الأمريكي للبلاد حالة من الانفلات الأمني رافقها ضعف المؤسسة السياسية وعدم قدرتها على حفظ التوازن المجتمعي أوقات الأزمات مما فتح الباب أمام انتشار المخدرات، وزاد الوضع سوءا فساد الدولة المالي والإداري مع التنافس المحموم على المواقع والامتيازات والتساهل مع بعض تجار المخدرات الدولية في أمريكا الجنوبية وأروبا الشرقية الذين لديهم صلات قوية مع بعض السياسيين، والذين يتمتعون بالحصانة ويبعدون عن التهم لقاء الرشى المدفوعة للأخيرين.(١٥)

تزامن ذلك مع ضعف المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية وانهيارها وغياب المهنية داخلها، مما جعلها عاجزة عن إداء مهامها الوظيفية بالشكل الصحيح، وضعف أجهزة الأمن ونقص معدات الكشف عن المخدرات مع الافتقار لكاميرات المراقبة والافتقار الى الجهد الاستخباراتي، والأدهى من ذلك مشاركة شرطة الحدود في أنشطة تهريب المخدرات لقاء الحصول على الأموال، فضلا عن انشغالها في الحروب الأهلية ومحاربة داعش أعاد احياء عصابات الجريمة المنظمة ووسع نطاق نشاطها في جرائم التهريب والترويج للمخدرات والسرقة والسطو المسلح. أما على المستوى الصحي فكان ضعف الرقابة الدوائية وعدم وجود سيطرة حكومية على مصادر بيع الأدوية الطبية وتوزيعها، مما سهل من إمكانية الحصول على الأدوية من الصيدليات من دون أي وصفة طبية مزورة أو منتهية الصلاحية، مع تسرب الأدوية للمراكز الصحية والمستشفيات خاصة المسكنات والمنومات، وبيعها في الشوارع. مع عدم وجود مراكز لإعادة تأهيل المدمنين وعملية فحص المتعاطي ما تزال بدائية، وأدى التدخل العشائري في عمل الأجهزة الأمنية الى شل عمل أجهزة مكافحة المخدرات بشكل خاص. مع عدم وجود سياسة متكاملة وواضحة لمكافحة المخدرات أنعكس سلبا على الاحكام القضائية التي تفرض العقوبة على الشخص المتعاطي كمجرم او مريض والتي لا تفرق بين المتعاطي او المدمن عند فرض العقوبة على الرغم من محاولة القانون اعتبارها جريمة جنائية عقابية، والإفلات من العقاب يفسد قدرة الدولة من الحكم بشكل فعال ويقوض سيادة القانون، رافق ذلك العديد من التناقضات الاجتماعية التي طرأت على طبيعة المجتمع العراقي وانحدار الثقافة بسبب وسائل الاعلام والتكنولوجيا وما شهده المجتمع من تغيير في النسق القيمي.(١٦)

وإزاء تلك المخاطر أولت الحكومة العراقية مشكلة المخدرات اهتماما ملحوظا، وبدعم وتوجيه من الجهات الدولية مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وأقرت مشروع الوقاية من المواد المخدرة ومكافحتها في البرلمان العراقي عام ٢٠٠٥،

---

(14) Rawnak Aqrawii AND Keith Humphreys, Op.cit, p. 1745.

(١٥) علي طاهر الحمود، المخدرات والادمان الرؤى الدولية في المكافحة والتجربة العراقية، بغداد، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٧، ص ص ٦٠-٦١.

(١٦) محمد كاظم الجيزاني واخرون، مشكلة المخدرات واثرها في الامن الإنساني للمجتمع العراقي، شبكة الانترنت العالمية، الرابط الاتي: **http://eco.nahrainuniv.edu.iq/wp-content/uploads/11/2018**

وأنشأت شرطة لمكافحة المخدرات، وتم تشكيل لجنة لدراسة الأسباب الكامنة وراء انتشار تعاطي المخدرات وصناعتها في العراق، ووجد إن الحكومات العراقية المتعاقبة فشلت في معالجة الأسباب الأساسية التي تقف وراءها وأهمها الفقر والبطالة، والتي تؤثر بشكل كبير على الأشخاص الذي تتراوح أعمارهم ما بين ١٦-٣٥ عاما، ووجد ان تجار المخدرات يستهدفون المناطق التي تعاني من الفقر والبطالة وانعدام الأمن وعدم الاستقرار الاجتماعي.

هذا فضلا عن تعاون وزارة الصحة العراقية مع الجهات التنظيمية الرئيسة في البلاد، متمثلة بالمجلس الوطني للصحة العقلية وإساءة استخدام العقاقير، والتعاون مع منظمة الصحة العالمية والكلية الملكية البريطانية للطب النفسي، وإدارة الولايات المتحدة المعنية بإساءة استعمال المواد المخدرة والصحة العقلية وتصدر وزارة الداخلية بيانات أسبوعية حول عملية مكافحة للمخدرات وتعلن عن اعتقال المتاجرين والمستخدمين، وتكثيف الحملات الأمنية المداهمة.[١٧] وحاول البرلمان العراقي كبح جماح التجارة المتنامية بموجب أصدراه قانون عام ٢٠١٧ والذي خفض من جريمة تعاطي المخدرات من جناية الى جنحة مع الحفاظ على عقوبات قاسية للتجار، وأعربت الهيئة الوطنية لمكافحة المخدرات في العراق عن قلقها العميق إزاء تزايد أنشطة عصابة الإتجار بالمخدرات في البلاد، محذرة من آفة المخدرات والمؤثرات العقلية اصبحت عاملا اخر يضاف الى طرق الوفاة المتعددة التي أستهدف شريحة من الشباب العراقي، ويحذر من البلاد ستتخلى عن موقعها على قائمة الدول الشابة مضيفا عبئا اخر الى أعباء الحكومة الجديدة، ووضعت وزارة الصحة العراقية خطة استراتيجية للحد من وباء المخدرات الذي تفاقم في السنوات الاخيرة، وتركز الخطة على نشر الوعي بمخاطرها والوقاية منها، وعلى الرغم من المشاركة الدولية في برنامج المكافحة، إلا إن سوء الأوضاع الأمنية أحال دون تنفيذ العديد من برامج المعالجة، وعلى الرغم من ذلك هنالك العديد من الجهود الوقائية المستهدفة ولم تقف الحكومة العراقية مكتوفة الايدي امام هذه الظاهرة وحاولت كبح جماحها، ونشطت الى جانبها منظمات غير حكومية لا سيما في المنطقة الكردية التي تقوم بتقديم التدريبات والخدمات والتوعية بمخاطر المخدرات بالتعاون مع الأطباء والقادة الدينيين والقضاة والنشطاء الحقوقيين والمنظمات غير الحكومية، ويبقى نجاح هذه الجهود متوقف على مستوى الاستقرار السياسي والاقتصادي والامني في البلاد.[١٨]

(17) Rawnak Aqrawii AND Keith Humphreys, Op.cit, p.1746.
(18) Ibid ,pp. 1747-1746.

المبحث الثاني
آثار الظاهرة على الأمن الوطني العراقي

تمس جريمة المخدرات بأمن الدولة، لأنها تقوض الأمن والسلام وتهدد الأمن الوجودي للمجتمع، خاصة في الدول الهشة التي تكافح من أجل توفير الأمن لمواطنيها، وهذا ما أكدته اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات في عام ١٩٨٨، على إن ظاهرة انتشار المخدرات والإتجار بها تهدد أمن واستقرار وسيادة الدول لأن المخدرات تمثل تهديداً للأمن الوجودي لها وتهدد الامن والسلم الدوليين، وكان لظاهرة المخدرات وتوسعها آثارا سياسية واقتصادية واجتماعية خطيرة على امن البلاد سيتم تناولها في ثلاث مطالب كالتالي:

المطلب الأول: الآثار السياسية

تشكل المخدرات تحديا لسلطة الدولة وللمؤسسات المسؤولة عن امن المواطنين وسلامتهم، للقدرات المالية التي تمتلكها الجماعات الاجرامية والارهابية التي تستخدم بالضغط على صناع القرار وتصبح تلك الجماعات متحكمة بالقرار السياسي[١٩]، فيؤدي التحالف بين العصابات المنظمة للمخدرات والسلطة الى قيام (دولة المخدرات) التي يحكمها اقتصاد المخدرات، الذي يضعف السلطة الرسمية للدولة ويحدث الفوضى وعدم الاستقرار والصراعات السياسية عن طريق المكاسب المالية العالية التي يحققها تجار المخدرات والتي يستخدم جزءا منها لتقديم الرشوة للمسؤولين الحكوميين، مما يقوض عناصر الحكم الرشيد وتخلق فرصا للفساد تمكن تجار المخدرات من خلق هياكل قوة وقدرة موازية لقوة الدولة تهدد سلامة أمنها وتتنافس معها مما يؤدي لانعدام الأمن وفقدان ثقة المواطنين بدولهم، فيتمكن تجار المخدرات من تحدي الدولة لما يمتلكوه من الثروة والقوة، واستخدامها في تمويل العصابات الإجرامية والجماعات المتمردة والمنظمات الإرهابية لزعزعة استقرار المجتمع، اذ يتمكن تجار المخدرات من إيجاد سوق اجرامي ضخم يدعم الجريمة المنظمة والجماعات المتمردة التي تسيطر عليه، وهذا ما يسمى بـ(مخدرات الإرهاب)[٢٠].

واتسعت الاثار السياسية للمخدرات فاتخذت شكل الحرب، لامتلاك عصابات المخدرات جيوشا مدربة ومسلحة بأحدث الأسلحة لحماية نفسها أولا وتأمين تجارتها، ناهيك عن قدرتها على تمويل العمليات الإرهابية فهناك علاقة وطيدة بين تجار المخدرات وظاهرة الإرهاب، إذ تلجأ تلك المجاميع الى الإتجار بالمخدرات من أجل حصولها على التمويل الكافي واللازم لشراء الأسلحة وتجنيد الأفراد المدمنين واستخدامهم كجواسيس وعملاء لها، وتمويل الحملات الإرهابية، مما يشكل خطرا على أمن الدولة، إذ تمثل أرباح المخدرات غير المشروعة مصدرا رئيسا لتمويل الجماعات الإرهابية المحلية والدولية[٢١]، وقد اشارت احصائيات الأمم المتحدة ان الجريمة المتصلة بالمخدرات في حالة تزايد بكل

(١٩) حميد ياسر الياسري، ظاهرة المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية دراسة في جغرافية السياسة، مجلة البحوث الجغرافية، كلية التربية، جامعة واسط، العدد ٢١، ٢٠١٥ ، ص ٢٦٨. ص ٣٦٢.

(٢٠) د. قاسم عبد علي عذيب، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٢.

(٢١) نفس المصدر السابق ، ص ٢٥٣.

أنواعها، وتؤدي هذه الظاهرة الى فقدان البلد الى الامن الإنساني وانتشار الجريمة واقترانها بظاهرة الإرهاب العابر للحدود وتجارة السلاح والأعضاء البشرية.[٢٢]

المطلب الثاني:الآثار الاقتصادية

تؤثر المخدرات على المجال الاقتصادي لكونها تضعف الاقتصاد القومي وبرامج التنمية نتيجة تدهور الكفاية الإنتاجية في المجتمع بسبب تدهور إنتاجية المدمنين وخاصة من هم في سن الإنتاج. وتؤثر المخدرات تأثيرا ضارا على الدخل القومي جراء المبالغ الضخمة المهربة الى الخارج من اجل شراء المواد المخدرة مما يتطلب استنزاف مبالغ ضخمة تثقل عمل ميزانية الدولة، لكون الأخيرة تنفق الأموال لأنشاء مؤسسات رعاية للمدمنين بدلا من استثمارها في المشاريع الخدمية والإنتاجية التي تزيد من مستوى معيشة المواطنين.[٢٣] وتعد الظاهرة عبئا على اقتصاد الدولة للأسباب التالية:

١. سيطرة تجار المخدرات على القطاعات الزراعية والصناعية في البلاد، فضلا عن نهب الثروات الطبيعية، والقيام بعمليات القرصنة والتهريب وغسيل الاموال، مما يعوق عمليات التنمية الاقتصادية، كما تعد هذه الظاهرة عبئا على اقتصاد البلاد لأنها تدفع بالعملة الصعبة لكون المخدرات لا تنتج داخل البلاد الامر الذي يتسبب بخروج موارد مالية كبيرة من العملة الصعبة لجلب الموارد المخدرة.
٢. انتشار ظاهرة غسيل الأموال: تقع جريمة غسيل الأموال بعد جرائم المخدرات فهي مرحلة لاحقة لها، وتعرف تلك الجريمة بانها(تحويل الأموال ذات المصادر غير المشروعة الى أموال مشروعة المصدر عن طريق فصلها عن مصدرها الأصلي بعدة طرق ووسائل تعتمد على التمويه والاخفاء).[٢٤] والأرباح الطائلة التي يحققها تجار المخدرات والتي من شأنها تزعزع استقرار النظم المالية للبلاد، لكون تجار المخدرات يلجؤون للقيام بعملية غسيل الأموال لإضفاء الصفة الشرعية على أموالهم الضخمة التي جنوها من تجارة المخدرات عبر البحث عن أنشطة شرعية تغطي على تجارتهم ومن هنا تنشأ ظاهرة غسيل الأموال التي تهدد البنية الاقتصادية للدولة، خصوصا وانها تسهم في تحقيق القيود الإدارية والسلوكية مما يفتح الباب أمام الفساد الإداري والمالي، فتشكل الأموال التي تدرها المخدرات مخاطر عالية لغسيل الأموال وهي من العوامل الرئيسة التي تمكن من ارتكاب الجريمة المنظمة والخطيرة، ويشكل غسيل الأموال خطرا على الامن الوطني ويغذي عدم الاستقرار السياسي في البلاد.[٢٥]
٣. تدعيم الفساد: تحصل عصابات المخدرات على دخول كبيرة جدا دون دفع

(٢٢) د. حميد ياسر الياسري، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٠.
(٢٣) المصدر نفسه، ص ٣٦٢.
(٢٤) ظهر مصطلح غسيل الأموال عام ١٩٨٢ في الولايات المتحدة الامريكية لامتلاك عصابات المافيا محلات تجارية للغسالات الكهربائية كغطاء لاخفاء مصادر دخلهم غير المشروع من المسكرات، الدعارة والقمار للمزيد أنظر: د. عبد الله بن مرزوق العتيبي، المخدرات وغسل الأموال، مجلة الامن والحياة، العدد٣٥٠، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، يونيو/يوليو ٢٠١١، ص ٣٩.
(٢٥) نفس المصدر السابق، ص ص ٤١-٤٢.

الضرائب، وتدفع الرشوة للمسؤولين الحكوميين، فتعمل على تدعيم الفساد، مما يضعف سلطة الدولة.[٢٦]

٤. الأثر الأكثر خطورة لمشكلة المخدرات هو الانفاق على التعاطي والاتجار بالمخدرات يؤدي الى استنفاذ جزء من راس المال الوطني، مما يضعف مفاصل الدولة لكونها مصدر لتمويل العصابات الاجرامية وحركات التمرد لان الاتجار بالمخدرات يدر أموالا طائلة وارباحا ضخمة تجعل هذه العصابات قوتها موازية لقوة الدولة اذ تعمل داخل الاقتصاديات الوطنية لغرض دمج الأرباح المتأتية من الأنشطة غير المشروعة في المشاريع الاقتصادية،[٢٧] وكذلك تقوم بالتغطية على الأرباح الطائلة التي تحصل عليها من تجارة المخدرات بالعمل على إدخالها في الاقتصاد المشروع من خلال سلسلة من العمليات والتحويلات المالية النقدية ويصبح من الصعب التعرف على مصدر الاصلية للأموال ومن ثم انفاقها واستثمارها في أغراض مشروعة.

٥. تساهم ظاهرة المخدرات في تفشي البطالة والفقر في المجتمع بسبب انفاق نسبة كبيرة من الدخل على شراء المخدرات وحرمان الاسرة من الحصول على احتياجاتها ومستلزماتها الأساسية، الامر الذي يضطر المدمن البحث عن مصدر اخر للمال للإيفاء بالاحتياجات الاسرية بطرق غير مشروعة للعيش مثل التسول، السرقة، الدعارة، او الانتماء الى العصابات الاجرامية. كما يتجه جزء من راس المال العائد من تجارة المخدرات الى الترف والبذخ والثراء غير المشروع لتجار المخدرات مقابل ضعف اقتصاد الدولة وهي حالات تشكل عبئا على أمن البلاد.[٢٨]

المطلب الثالث: الآثار الإجتماعية

تهدد ظاهرة المخدرات بنية المجتمع، وقيمه الثقافية والأخلاقية والحضارية، ومقوماته البشرية، إذ تسبب في التفكك المجتمعي وإفساد قيمه الأخلاقية وعلاقاته الأسرية، والتي من شانها تخلق النزاعات والتوترات داخل الأسرة الواحدة مما يجعلها مهددة لأمن المجتمع واستقراره. إذ ان لتعاطي المخدرات تأثيرا مجتمعيا، اذ يرتب اضرارا على الحياة بشكل عام بدءا من الفرد المدمن مرورا بأسرته وامتدادا لمجتمعه، لكونه غير قادر على التكيف مع الاخرين ونفوره منهم بسبب الانعزالية فيزيد من المشاجرات والمنازعات بين افراد اسرته مما يؤثر على الامن الخاص بالأسرة، هذا إضافة الى عدم قدرته على الإيفاء باحتياجات اسرته لعدم قدرته على الانتاج، وبالتالي تنشأ اسرة ضعيفة مفككة لكون المتعاطي يخل بدور الاسرة واهميتها في إيجاد جيل صالح فعال يؤدي دوره تجاه مجتمعه بكل نشاط وحماس[٢٩]، ويتسبب تعاطي المخدرات والادمان عليها الى ظهور امراض خطيرة تصيب

(٢٦) د. قاسم عبد علي عذيب، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٣.
(٢٧) د. حميد ياسر الياسري، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦٧.
(٢٨) د. عبد الاله بن عبد الله، المخدرات والمؤثرات العقلية أسباب التعاطي وأساليب المواجهة، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١١، ص٧٥.
(٢٩) حمزة عبد المطلب كريم المعايطة وأخرون، مصدر سبق ذكره، ص٣٦١.

فئة المتعاطين منها انتشار مرض الايدز خاصة بين فئة الشباب بسبب استخدام الحقن المخدرة من شخص لأخر، مما يتسبب في انتشار المرض وقد أشار برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز الى ان تعاطي المخدرات بالحقن هو السبب في زيادة الإصابات بمرض الايدز وكثرة انتشاره.(٣٠) هذا فضلا عن إنها تسبب في زيادة معدلات الجريمة لارتباط ظاهرة المخدرات بالجرائم خاصة الجرائم الاجتماعية والاقتصادية مثل الاغتيال والسطو المسلح والسلب والسرقة والنهب، لان الكثير من المدمنين يرتكبون جرائمهم تحت تأثير المواد المخدرة لكونهم يعانون من اضطرابات سلوكية وشخصية وعدوانية إزاء المجتمع مما يجعلهم عرضة للتورط في ارتكاب الجرائم من أجل الحصول على الأموال لشراء المخدرات، مما يزيد من ارتفاع معدلات الجريمة والسرقات، إضافة الى انتشار عصابات الإتجار بالبشر، وزيادة العنف بين الجماعات الإجرامية وقوات الأمن، وكلها تضعف من هيبة الدولة السياسية، وأخطر ضرر تحدثه ظاهرة المخدرات هو تجويع البرامج الاجتماعية الحيوية للموارد، وهذا ما يسمى بـ (سياسة النزوح) فبدلا من التركيز على تخصيص الأموال للتنمية الاقتصادية والأولويات الاجتماعية الأخرى التي تصب في صالح المواطنين بالحصول على التعليم والرعاية الصحية والفرص الاقتصادية وبشكل يساهم في استقرار الامن، تتجه الأموال نحو الإنفاق الدفاعي.(٣١)

ويبدو واضحا من ذلك، ان المفهوم الوطني للأمن يبدأ من حماية امن المواطنين المباشر والذي تتسابق الدول من أجل مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية التي تستهدف أمنها الوطني، فالأمن الوطني لاي دولة يهدف الى تأمينها داخليا ومنع التهديدات الخارجية عنها بما يكفل حماية شعبها والعيش بحياة مستقرة، ولم يقتصر مفهوم الامن على حماية الأراضي من العدوان الخارجي او حماية المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية فحسب، وانما أيضا الى حماية المواطنين من مخاطر الأوبئة والامراض والجوع والبطالة والمخدرات والجريمة، ومن الطبيعي عندما يتعرض امن المواطنين للخطر تتأثر دولهم بذلك ومنها ينتقل الى امن الدول الأخرى كما هو الحال بظاهرة المخدرات التي تنتقل من دولة لأخرى وتهدد امنها جميعا، لذلك سعت الأمم المتحدة الى تعزيز امن الدول الأعضاء فيها من خلال تطبيق نظام مراقبة المخدرات، ودعمت ذك بإقرار اتفاقية الأمم المتحدة للمخدرات لعام ١٩٦١ التي تشير الى ان المخدرات تمثل تهديدا جسيما للفرد محفوفا بالمخاطر الاجتماعية والاقتصادية على البشرية وادراكا منها لواجباتها في منع ومكافحة هذا التهديد أقرت عام ١٩٨٨ اتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وحددت المنظمات الاجرامية المتورطة في تجارة المخدرات غير المشروعة والتعرف على الروابط غير المشروعة لحركة المرور والأنشطة الاجرامية الأخرى ذات الصلة التي تقوض الاقتصادات المشروعة وتهدد استقرار الدول وامنها وسيادتها لما لهذه الظاهرة من تداعيات خطيرة تهدد الامن الوطني للبلاد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، لذلك يفترض بالدولة العراقية ان تتخذ كافة الإجراءات والقوانين التي تحد من انتشارها.

(٣٠) د . حميد ياسر الياسري، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٨.
(٣١) د. قاسم عبد علي عذيب، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٠.

خاتمة

هناك أجندة خارجية دولية تستهدف المجتمع العراقي وحضارته وتسعى الى تمزيقه، ولطالما دأب الاستعمار على إفساد الشعوب التي تقع تحت سيطرته وتكريس تخلفه، كما هو الحال في تعرض الشعب الصيني في القرن التاسع عشر لمؤامرة بريطانية لإرغامه على تعاطي الأفيون، وكذلك الحال مع الشعب المصري عندما عملت القوات البريطانية على نشر الحشيش في مصر لتهدئة الغاضبين والحد من الثورة، فضلا عن المؤامرة الدولية لتدمير المجتمع العراقي بعد ان أدخلته في دوامة الحرب الطائفية اتجهت الى تدمير نسيج المجتمع وتفكيك قيمه من خلال نشر المخدرات. فأدخلت العراق في حرب لا تقل خطورة عن حربه مع الإرهاب وهي غزو المخدرات، والذي وصل الى عجز الأجهزة الحكومية عن التصدي لها، وذلك بسبب تمتع بعض العصابات المخدرات بحماية قوى سياسية ومافيات. وما يزيد من إنتشار ظاهرة المخدرات في العراق، هو المصالح القوية التي تحافظ على هذه التجارة، ومن المحتمل ان يتم إخفاؤها عن طريق غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وحماية تجار المخدرات من قبل بعض الأحزاب السياسية، ومن وهجة نظر تحليلية أصبحت ظاهرة المخدرات في العراق ذات بعد سياسي، إذ تقف وراءها جهات سياسية وأحزاب متنفذة ساعدت في اتساعها وهناك متورطون كبار وراءها قادرين على تمويل العملية بمبالغ طائلة، مع قناعتهم في إن إدمان الشباب على المخدرات سوف يخصلهم من شكواهم وتذمرهم وتظاهراتهم ضد فشل الحكومة في القيام بمهامها. ولا غرابة أن تزداد مخاطر هذه الظاهرة وتأثيراتها المدمرة ما دامت الدولة ضعيفة وتعاني من الفساد الذي ينخر في أجهزتها وحدودها المفتوحة، ومن العوامل التي تساعد علي التخفيف من حدة الظاهرة وتجاوزها، إن العراق بلد ملتزم دينياً وان مجتمعه متماسك للغاية وتلك عوامل مهمة للحد من هذه الظاهرة.